

## نظرة عامة



الشفافية:

100/ 43

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)



مشاركة الجمهور:

100/ 15



الرقابة على الموازنة:

100/ 50

## نبذة عن المسح

قرارات الحكومة الخاصة بالموازنة - ما هي الضرائب التي يتعين فرضها والخدمات التي يتعين توافرها وحجم الديون التي يتعين عليها تكبدها - مما يؤثر على مدى المساواة في المجتمع ورفاهية شعبه بما في ذلك ما إذا كانت الفئات الأكثر حرماناً سوف تتاح لها فرص حقيقية لعيش حياة أفضل. ويعد من الضروري إعلام الحكومات الجمهور وإشراكهم في هذه القرارات الحيوية التي تؤثر على حياتهم.

يعد مسح الموازنة المفتوحة هو الأداة البحثية الوحيدة في العالم المستقلة والمقارنة والقائمة على الحقائق والتي تستخدم المعايير المقبولة دولياً في تقييم:

- الشفافية: وصول الجمهور إلى معلومات حول موازنة الحكومة المركزية
- المشاركة: الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية
- الرقابة: ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة كالسلطة التشريعية والتدقيق في عملية الموازنة.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار السابع من مسح الموازنة المفتوحة 117 دولة.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة الكاملة والتقارير العالمي لعام ٢٠١٩ والنتائج الخاصة بجميع الدول المسوحة ومستكشف البيانات الرجاء التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني:

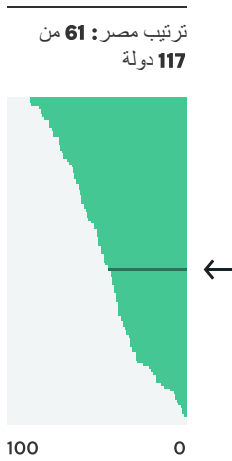
[/https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey](https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey)



يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثنائي وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام ١٠٩ مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصل مصر على درجة شفافية 43 (من 100)

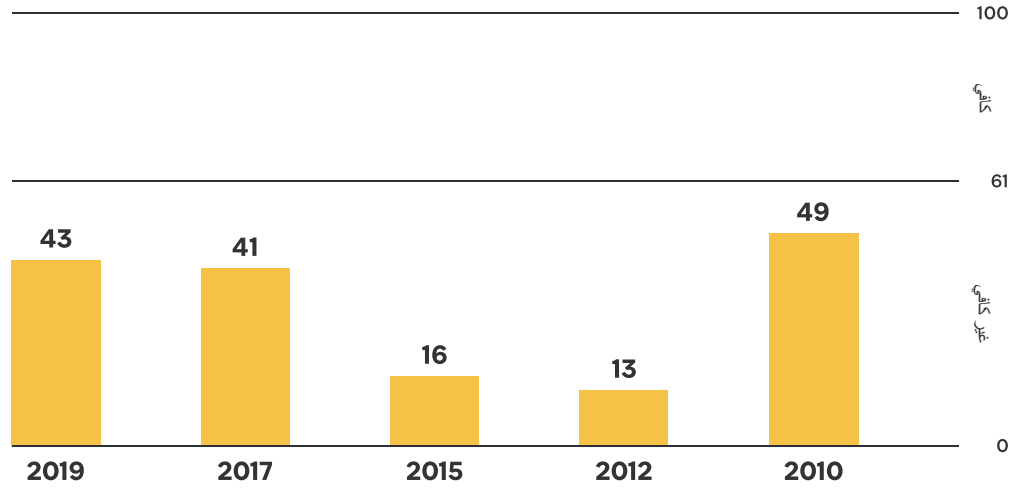
## مقارنة درجة الشفافية مصر مع الدول الأخرى



الدرجة	الدولة	المعدل العالمي
45		
61	الأردن	
43	مصر	
43	المغرب	
35	تونس	
18	المملكة العربية السعودية	
9	العراق	
6	لبنان	
2	الجزائر	
2	السودان	
1	قطر	
0	اليمن	

100 كافي 61 غير كافي 0

## كيف تغيرت درجة الشفافية في مصر بمرور الوقت؟



## توفر وثائق الموازنة للجمهور

- متاح للجمهور
- تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- ⊘ لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2019	2017	2015	2012	2010
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	⊘	⊘	⊘
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	⊘	⊘	⊘
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	⊘	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●

## ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها مصر للجمهور؟

100 / 61-100 ●  
100 / 41-60 ●  
100 / 1-40 ●

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشفت المعلومات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2018-19	تم نشره في وقت متأخر
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2018-19	54
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2018-19	72
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2018-19	تم نشره في وقت متأخر
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2017-18 & 2018-19	74
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2017-18	18
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2016-17	36
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2016-17	تم نشرها للاستخدام الداخلي

درجة الشفافية في مصر (43) لعام 2019 قريب من الدرجة التي حصل عليها في عام 2017

ما الذي تغير في عام ٢٠١٩؟

عمل مصر على زيادة إتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق ما يلي:

- نشر المراجعة نصف السنوية وتقرير نهاية السنة على الإنترنت في الوقت المناسب.

قامت مصر بخفض إتاحة معلومات الموازنة عن طريق ما يلي:

- عدم نشر البيان التمهيدي للموازنة في الوقت المناسب.

- نشر موازنة المواطنين بعد أكثر من ثلاثة أشهر من صدور قانون الموازنة.

## التوصيات

- يجب على مصر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:
- نشر البيان التمهيدي للموازنة وموازنة المواطنين وتقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.
- مدرج في تقرير نهاية السنة معلومات الاقتصاد الكلي والنتائج الفعلية التفصيلية للنفقات.
- تحسين شمولية المراجعة نصف السنوية عن طريق توفير بيانات تنفيذ محدثة والتقديرات المنقحة للفترة المتبقية من السنة المالية.

## مشاركة الجمهور



إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية 7 وتحسب درجات كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠،

الدرجة التي حصل عليها مصر في المشاركة العامة هي 15 (من ١٠٠).

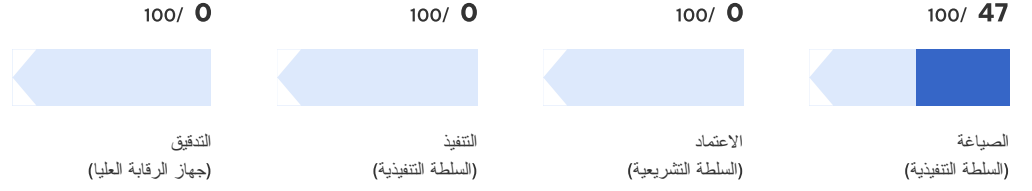
### مقارنة مشاركة الجمهور في مصر مع الدول الأخرى

الدرجة	الدولة
14	المعدل العالمي
17	تونس
15	مصر
7	الأردن
6	المغرب
0	الجزائر
0	العراق
0	لبنان
0	قطر
0	المملكة العربية السعودية
0	السودان
0	اليمن

100 كافي 61 غير كافي 0

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى مراجعة [هنا](#) 7

## حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة



٤٠-٠: قليل، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

## التوصيات

أنشأت وزارة المالية في مصر الاستشارات العامة أثناء صياغة الموازنة ولكن لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة مع ضرورة إيلاء الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لرصد تنفيذ الموازنة تشترك فيها أي منظمة من منظمات المجتمع المدني أو أي عضو من الجمهور يرغب في المشاركة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

يجب على مجلس النواب في مصر وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

يجب على الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

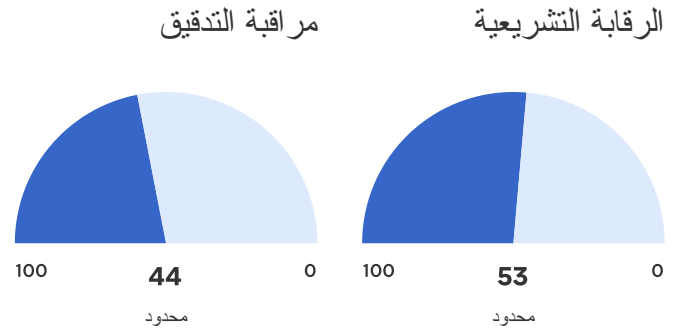
- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

## الرقابة على الموازنة



ويبحث مسح الموازنة المفتوحة أيضًا الدور الذي تؤديه الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في عملية الموازنة ومدى توفير رقابة فعالة، ويتم تسجيل كل بلد على مقياس من ٠ إلى ١٠٠ استنادًا إلى ١٨ مؤشر بنفس الوزن، وبالإضافة إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر الإطار).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في مصر رقابة محدودة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة 50 (من ١٠٠). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:



٤٠-٠: ضعيف، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

### التوصيات

- يوفر مجلس النواب في مصر رقابة محدود خلال مرحلة التخطيط للموازنة ورقابة محدود أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:
- يتعين على البرلمان مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين على اللجان البرلمانية، مثل لجنة الخطة والموازنة التي تنتظر في مقترح الموازنة المُقدّم من الهيئة التنفيذية أن تنشر التقارير على الإنترنت مع تحليلها.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها على الإنترنت.
- يتعين على البرلمان فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجه على الإنترنت.
- من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:
- يتعين الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لإقالة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.



- ضمان أن يكون لدى الجهاز المركزي للمحاسبات التمويل الكافي لأداء مهامه، على النحو الذي تحدده أي جهة مستقلة (على سبيل المثال، السلطة التشريعية أو القضائية).
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

### الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

مصر ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

# المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩.
- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:  
محمد فاروق  
المركز المصري لدراسات السياسة العامة  
21 شارع عبد المجيد الرملي الدور الثامن، شقة 81 ميدان الفلكي، وسط البلد القاهرة مصر  
[m.farouk@ecpps.org](mailto:m.farouk@ecpps.org)
- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضاً خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، بالإضافة إلى ممثل عن وزارة المالية في مصر